

على الخلاف

كي لا تأخذنا الاحتفالات

محمد زبيب

أحالت الحكومة الى مجلس النواب مشروع قانون موازنة 2018، متجاوزة كل المهل الدستورية. وسيبدأ مجلس النواب مناقشة هذا المشروع وإقراره قبل موعد اجتماع باريس-4 في السادس من نيسان المقبل، لأن إقراره «شرط»، وقبل تقديم حسابات الدولة المالية (قطع الحساب) العالقة منذ تصفير هذه الحسابات في 1993، وهو بذلك سيقوم بعمل مخالف للدستور، على غرار ما قام به العام الماضي عند إقرار قانون موازنة 2017 للمرة الأولى بعد 11 عاماً. التذكير بهذا الواقع الذي يحكم المالية العامة منذ 25 عاماً، يبدو ضرورياً لقراءة أرقام الموازنة، على الأقل، كي لا تأخذنا الاحتفالات الجارية بهذا «الإنجاز» ونصدق أن فيه فعل «بطولة». فما جرى في مجلس الوزراء، أمس، لا يمكن وصفه إلا بعملية تجميل من النوع الذي يترك ندوباً لبعض الوقت. فالإنفاق الفعلي (بعد إضافة 1,9 مليار دولار لدعم أسعار الكهرباء) سيبلغ 17,2 مليار دولار، بزيادة 1,9 مليار دولار عن الإنفاق المقدر في العام الماضي، وستزيد الإيرادات 1,7 مليار دولار، بحسب الأرقام الواردة في المشروع الذي

قدّرت الإيرادات المحققة في العام الماضي بنحو 10,7 مليارات دولار، أي إن العجز الفعلي سيرتفع 1,2 مليار دولار، وإن ينخفض بأي قرش، كما ردّد رئيس الحكومة ووزير المال ووزراء آخرون بعد الجلسة. قامت عملية التجميل على إخفاء مبلغ دعم أسعار الكهرباء، لإظهار العجز الاسمي أقل بـ200 مليون دولار فقط عن العجز الفعلي المحقق في العام الماضي، وهذه هي قيمة التخفيضات الحقيقية، التي طالت تحديداً النفقات التشغيلية للإدارات العامة، وهو ما سيزيد من وهنها وضعف إنتاجيتها. في المقابل، زاد الإنفاق على خدمة الدين العام 300 مليون دولار، من 5,1 مليارات دولار (محقق عام 2017) إلى 5,4 مليارات دولار، وباتت قيمته تتجاوز قيمة الإنفاق على الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد، التي بلغت نحو 5,2 مليارات دولار. تشكل خدمة الدين العام ثلث الموازنة تقريباً، وهي كانت ستزداد أكثر، بحسب المشروع السابق للموازنة. لولا أن عملية التجميل طالتها أيضاً. فقد قرر مجلس الوزراء، بالاتفاق مع مصرف لبنان، على إجراء عملية «سواب» عبر استبدال سندات دين تستحق هذا

موازنة 2018 بحلّة جديدة:

تجميل الأرقام بـ«هندسات مالية» وإعفاءات ضريبية!

بعملية تجميلية أخذت ثلاثة أسابيع. خُصّ العجز في مشروع موازنة 2018 من 12000 مليار ليرة إلى 7260 مليار ليرة. لم يكن هناك سحر، بل تبين أنه جرت عملية نفخ للنفقات في النسخة الأولى لمشروع الموازنة. ثم جرى «تنفيسها» على مدى عشرة اجتماعات عقدتها اللجنة الوزارية. كان الهدف التعمية على التغييرات التي طرأت على الأرقام بين عامي 2017 و2018. إذ تبين أن العجز بقي عند مستواه السابق رغم خفض النفقات بقيمة 1650 مليار ليرة. كما أن خدمة الدين العام ارتفعت بقيمة 1114 مليار ليرة رغم لجوء وزارة المال إلى تنفيذ «هندسات مالية» مع مصرف لبنان على سندات بقيمة 6 مليارات دولار... ضما هو مصدر الخفض بين نسختي مشروع موازنة 2018؟ وعلى حساب من؟ وما هو الفرق بين نفقات وإيرادات موازنتي 2017 و2018؟

محمد وهبة

يصف أحد أعضاء اللجنة الوزارية التي درست مشروع موازنة 2018 الخفوضات التي أجريت على نفقات موازنة 2018 بأنها «حبة دواء تحتوي على مسكّنات ينتهي مفعولها خلال فترة قصيرة. نحن لم نضع أي حلّ ولم يكن هناك تغيير جذري في مقاربة الوضع المالي للدولة، بل أدخلنا بعض التحسينات على المقاربة السائدة». في الواقع، قد لا يعتبر هذا الكلام عن حقيقة ما حصل بين أول اجتماع للجنة الوزارية في 20 شباط، وإقرار الموازنة أمس في

مجلس الوزراء (12 آذار). بين هذين الموعدين، تغيرت أرقام مشروع موازنة 2018 أكثر من مرّة. في النسخة التي رفعها وزير المال إلى مجلس الوزراء كان العجز يبلغ 7569 مليار ليرة، ثم تبين أن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 2100 مليار ليرة موضوعه خارج الموازنة، ولم يلبث أن ارتفع العجز في أول جلسة للجنة الوزارية إلى 12000 مليار ليرة. بعدها بدأت الأرقام تتغير في كل جلسة. يقول أحد أعضاء اللجنة إن أرقام بعض النفقات تغيرت أكثر من مرّة كلما تعمق النقاش فيها، فيما أبدى بعض الوزراء استياءً من تسرّب

المقبول والمرفوض ومجهول المصير

تقول مصادر وزارية إن مجلس الوزراء لم يقرّ مجموعة من الأمور التي كان قد اتفق عليها في اللجنة الوزارية؛ فعلى سبيل المثال، رفض الوزراء خفض سقف تقديمات المنح المدرسية لموظفي القطاع العام وتوحيدها بقيمة مليوني ليرة، بل بقيت التقديمات على ما كانت عليه سابقاً. كذلك رفض المجلس زيادة درجات للقضاة، لأن هذا الأمر سيزيد التوسّع في الإنفاق وقد يفتح الباب على مصراعيه في هذا المجال. ولم يتضح مصير بعض الأكاليف التشغيلية الأخرى، مثل تعويضات اللجان والمكافآت والساعات الإضافية، وحجم المساعدة التي ستقدمها الدولة للمؤسسة العامة للإسكان بعد الاتفاق على أن الموازنة لا تتحمّل دفع مبلغ 100 مليار ليرة للمؤسسة... وأهم جزء لم تتضح حقيقته بعد، هو ما يتعلق بالإنفاق الإضافي على الكهرباء. فهناك تقديرات بأن العجز الناتج من شراء المحروقات سيرتفع من 2100 مليار ليرة إلى 2400 مليار ليرة، وأن هناك مبلغ 1000 مليار ليرة مخصصاً للتعاقد مع البواخر لم يدرج في الموازنة، رغم وجود اتفاق سياسي على هذه الصفة.

الأرقام والتغييرات التي تؤثر على العجز. الرواتب والأجور والتقديمات للمؤسسات العامة لم تكن ملحوظة، وتوظيفات في وزارة التربية لم تسجل كلفتها، مساعدة بقيمة 100 مليار للمؤسسة العامة للإسكان كانت غير موجودة... «كانت هناك حسابات غير دقيقة جعلت سقف العجز متحرّكاً، ثم تبين بعد جلسات عدّة أن العجز لم يعد 12000 مليار ليرة، بل انخفض إلى 10 آلاف مليار ليرة. كان أمراً غريباً أن تكون هذه المفارقات موجودة في مشروع الموازنة. نفخ أرقام النفقات قد يكون متعمداً». لاحقاً، وبشكل لافت، أعلن وزير المال أنه لن يأتي بالمزيد من الأرقام في انتظار الاتفاق على كل الخفوضات واحتساب الرقم النهائي في الجلسة الأخيرة للجنة (عقدت هذه الجلسة الأحد الماضي وسط تكتم شديد على الأرقام وكيفية احتساب النفقات والإيرادات والعجز وخدمة الدين العام).

العجيب في هذه الموازنة أن رئيس الحكومة سعد الحريري ووزير المال علي حسن خليل عقدا مؤتمراً صحافياً أمس بعد إقرار مجلس الوزراء للموازنة، للقول إن الموازنة تتضمن إصلاحات. لا بل تجرّ الحريري على القول إنه «في هذه الموازنة ابتعدنا عن أزمة اليونان». وفي المقابل، يقول وزراء من اللجنة الوزارية التي درست الموازنة أنها «عبارة عن عمليات حسابية إذا لم تتراقف مع معالجات ومنهجية عمل حكومية ذات أهداف اقتصادية واجتماعية... فعلى الأرجح سنصل إلى حافة الهاوية مجدداً وقد نفخ».

إذا، أي البنود طالها الخفض؟ وأي إصلاحات؟

- خدمة الدين العام انخفضت بين النسخة الأولى من مشروع 2018 والنسخة الثانية بقيمة 249 مليار ليرة، من 8513 مليار ليرة إلى 8246 مليار ليرة. الخفض جاء بعد إقرار اللجنة بأن تنفذ وزارة المال «هندسات مالية» مع مصرف لبنان على سندات خزينة بالعملة الأجنبية بقيمة 6 مليارات دولار. حصّة 2018 من الخفوضات الناتجة من هذه الهندسات تبدو متواضعة قياساً إلى شرائح السندات المتاحة للهندسات وأجال استحقاقاتها وفوائدها، إذ تبين أن خدمة الدين ارتفعت بالمقارنة مع 2017 بقيمة 1114 مليار ليرة، علماً

العام، بفائدة بين 6 و7%، بأخرى يشتريها مصرف لبنان بفائدة 1%، أي، بمعنى أوضح، سيقوم مصرف لبنان، كالعادة، بتسجيل خسائر في ميزانيته على حساب المال العام بدلاً من تسجيلها في الموازنة.

ماذا يعني ذلك؟

تؤكد حسابات وزارة المال المجمّعة منذ عام 1993 أن خدمة الدين هي مصدر العجز الرئيس، وهي استأثرت حتى الآن بنصف الضرائب والرسوم التي سدّها اللبنانيون للدولة، وهي المسؤولة عن زيادة الدين العام، وبالتالي هي لبّ الأزمة المالية، التي يجري الحديث عنها الآن.

باتت المصارف توظّف نحو 60% من مجمل موجوداتها لدى الحكومة ومصرف لبنان، وبالتالي بات المال العام هو مصدر ربحيتها شبه الوحيد، ولا سيما في ظلّ تزايد مخاطر التسليف العقاري والأسواق الخارجية، وهي تخشى أن يؤدي ارتفاع الإنفاق العام إلى تفويض قدرة الدولة على السداد.

لقد استحوذ دائنو الحكومة (من دون مصرف لبنان) على 77 مليار دولار في السنوات الـ25 الماضية، ما أسهم في زيادة رساميل



الهندسات المالية بين مصرف لبنان ووزارة المال وفرت 249 مليار ليرة فقط رغم أن العمليات تشمل سندات بقيمة 6 مليارات دولار (هيثم الموسوي)

أو خفضاً لإنفاق استثماري. في كلتا الحالتين، إن الأثر الناتج من هذا الخفض لا يندرج ضمن رؤية اقتصادية، بل ضمن رؤية محاسبية تجميلية لم تر في الموازنة أبعد من مؤتمر باريس 4. هذه الرؤية لجأت إلى تخيئة بعض أوجه الإنفاق، كما فعلت عدلت إلى تجزئة الإنفاق كما فعلت بقوانين البرامج وأخضعت المبالغ المرصودة لها لعملية تجزئة تقلص القيمة المرصودة في السنة الواحدة، وتمدّد أجل البرامج على سنوات أكثر. - ترك احتياط الموازنة كبيراً. في النسخة الأولى كانت قيمة الاحتياط المرصود تبلغ 1086 مليار ليرة، وجرى خفضه إلى 945 مليار ليرة، أي بما قيمته 141 مليار ليرة. في عام 2017 كان الاحتياط المرصود في مشروع الموازنة 1388 مليار ليرة، إلا أنه مع امتداد مناقشة مشروع الموازنة حتى نهاية 2017، تبين أنه يمكن خفض أكثر من 500 مليار ليرة من قيمة هذا الاحتياط. تقول مصادر وزارية إن الحفاظ على هذا المستوى من احتياط الموازنة له علاقة بالإنفاق الانتخابي الذي تقوم به قوى السلطة لشراء أصوات الناخبين عبر مشاريع خدمتية طارئة. فالاحتياط بقيمة 945 مليار ليرة مقسّم على النحو الآتي: 580 مليار ليرة لتغذية

بان وزارة المال ومصرف لبنان نفدا هندسات مالية ماثلة في 2017 على سندات بقيمة 1,7 مليار دولار! وهذه ليست المشكلة الوحيدة المتعلقة بهذه الهندسات، بل هي تعني أن لبنان يزيد من ديونه بالعملات الأجنبية إلى أكثر من نصف الدين العام وهو أمر خطير، وإن متطلبات الإيفاء بهذه الديون بالعملات الأجنبية تزداد مع مرور الزمن واستحقاق السندات. - كانت قيمة النفقات في 2017 تبلغ 23906 مليارات ليرة، ثم ارتفعت في النسخة الأولى من مشروع موازنة 2018 إلى 25503 مليارات ليرة، وانخفضت في مشروع الموازنة المحال إلى مجلس النواب لتبلغ 23854 مليار ليرة. عملياً، النفقات زادت بين 2017 و2108 بقيمة 52 مليار ليرة، ولكنها تكون انخفضت بين نسختي 2018 بقيمة 1645 مليار ليرة. هذا الخفض هو الترجمة العملية التي قامت بها لجنة الموازنة الوزارية على مدى 10 جلسات لتعميم رئيس الحكومة خفض الاعتمادات بقيمة 20%. في الواقع، إن «نكتة» الـ20% تكشف بؤس هذه الموازنة وبؤس الحكومة، إذ إن الخفض المسجل بعد 10 جلسات بشكل 6,46% من النفقات الواردة في النسخة الأولى من مشروع موازنة 2018. والأسوأ أن هذه الخفوضات ليست إلا خفضاً لإنفاق تشغيلي